

الفهيس

صفحة		
11/	قانون المجاري العامة في منطقة بالمية اربد	قانون رقم (۱۷) لسنة ۹۷۳؛
171	قانون معدل لقانون المحاكم الشرعية	قائون رقم (۱۸) لسنة ۱۹۷۳
178	نظام اللوازم والمقلولات لمؤسسة المواصلات السلكية واالاسلكية	نظام رقسم (۷) لسنة ۱۹۷۳
1/0	فظام معدل لنظام العلاوات الفنية وعلاوات الاختصاص والادارة	نظام رقـــم (٨) لسنة ١٩٧٣
	للاطباء واطباء الاسنان والصيادلة والممرضات والقابلات	
177	لملكة الاردنية الهاشمية متعلق بالنقل الجوي	اتفاق بين الجمهورية التونسية وا
112	صادر عن رئيس الوزراء	امر دفاع رقم (١) لسنة ١٩٧٣
۱۸۵	٩ من الدستور	اعلانان صادران بمقتضى المادة \$
141	١٩٧ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين	قرارات رقم (۱ـ٥) لسنة ٣

مطببة القوات المسلى الأردنية



نى رافسين للفعل مس المملكة للفاروسة الماشمة

يمتشى المادة ٣١ من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين اللدولة ;

قانون رقم (۱۷) لسنة ۱۹۷۳

قانون المجاري العامة في منطقة بلدية اربد

المادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون المجاري العامة في منطقة بلدية اربد لسنة ١٩٧٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرحمية .

المادة ٢ – يكون الكايمات والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة عل خلاف ذلك : ـــ

البادية بلدية اربد

لحباس عبلس بلدية اربد او لجنة بلدية اربد

لك الشخص المسجل باسمه العقار او المتصرف فيه او الذي يتولى.ادارته اوالاشراف عليه وتشمل وكيل الملك ووصيه ووليه والقيم .

لعةار كل بناء او انشاء يقع ضمن منطقة البلدية او ضمن التنظيم مأهولا او غـــير

مهمر و الشاء و انشاء يقع صمن منطقه البلدية أو ضمن التنظيم ماهولا أو عمير مأهول أو اي قسم من ملحقاته ويشمل الأراضي ألحالية والعرصات .

المجاري شبكة المجاري العامة او الحاصة والمناهل والوصلات ووحدات الننقية ومحطات

الضخ وكافة الاجهزة التابعة لها والتي تستعمل لتصريف الكساحة .

المجرى العام المجرى الذي يعده المجلس لتصريف الكساحة .

المجرى الخاص المجرى المخصص لتصريف الكساحة داخل العقار.

الكساحة مياه الحجاري والفضلات السائلة والمياه والسوائل السائبة من العقارات .

المادة ٣ ــ أ) نفرض على المالكين لكل عقار ضمن منطقة البلدية مساهمة سنوية لمصلحتها ولمدة عشرين سنة باسم ضريبة المجاري العامة ومقدارها ٢٪ من بدل ايجاره السنوي الصافي والمقدر لغاية قانون ضريبة الاراضي والابنية .

 ب يستوفى مبلغ المساهمة سنويا ولمدة محمس سنوات اعتبارا من ١٩٧٣/١/١ اما مبالغ المساهمة عن السنوات الباقية فنستحق في اول كانون الثاني من كل سنة من السنين التي تلي تاريخ ربط المجرى الحاص لذلك العقار بالمجرى العام.

ب تخضع العقارات التي تقام مجددا لضريبة الحِاري اعتبارا من تاريخ تحقيق ضريبة الابنية والاراضي عليها ولمدى عشرين سنة .

نخصص الاموال التي يتم الحصول عليها بمتضى هذا القانون لقايات انشاء شبكة حديثة المجاري
 العامة في منطقة البدية تودع في حساب خاص

المادة ؛ _ تعفى من هذه المساهمة العقارات التالية:

- أ) ما كان عائداً لجلالة الملك .
- ب) العقارات الخصصة للعبادة.
- ج) العقارات العائدة للنوادي الرياضية او الثقافية او الجمعيات الحبرية .
 - د) ما كان عائداً لابلدية .

الهادة ه ــ تقولى البلدية او من تفوضه انشاء وصيانة وتشغيل المجاري العامة ضمن منطقةالبادية كما تتولى عمليات ربط الحجارى الحفاصة بالمجاري العامة على نفقة المالك .

المادة ٣ _ يحق للبلدية مد المجاري العامة والحاصة في الاملاك الخاصة اذا اقتضت الضرورةالفنية ذاك.ولم تنوفرالسبل البديلة الفنية والاقتصادية المناسبة ويعوض مالك العقار الخاص اذا لحق به ضرر من جراء ذلك .

المادة ٧ - كل شخص :-

- أ) يقوم يتوصيل اي عجرى خاص بالمجاري العامة او بالمجاري المخصصة لمياه الامطار او بأية اعمال تتعلق بالمجاري العامة المحارية المحارية المحارية المحارية المجاري الحاصة بالعامة يعاقب بالحيس مدة لا تقل عن السبوع ولا تتجاوز الثلاثة اشهر او يغرامة لا تقل عن عشرة دنافير ولا تتجاوز المحارة المحارة في المحارج ما حدث .
- ب) يعتدي بأي شكل كان على الهجاري او يتسبب بهم او تخرب اي مجرى او اي مجمع التصفية او شدث فيه كسرا او فنحة او باحق به ضرراً مؤثراً وكل من بقوم او يسمح تقريغ اية مواد كساحة في اي مجرى عام مخصص لمياه الامطار او يسمح بتفريغ اية مواد في اي مجرى من شأنه ان يعطل او يعبق حرية عمليات التصفية يعساقب بالحبس مدة لا تقل من شهر ولا تتجاوز الثلاثة اشهر او بغرامة لا تقل عن عشرين ديناراً ولا تتجاوز الحسين ديناراً.
- لمادة ٨ ــ تختص محكمة بلدية اربد بالنظر في جميع الجرائم والمخالفات التي ترتكب خلافـــأ لاحكام هذا الفانون وتودع الغرامات التي يحكم بها ايراداً للصندوق الحاص بمصلحة المجاري .
- المادة ٩ ــ يحدد المجلس المنطقة او المناطق التي يباشر فيها العمل لغايـــات ربط المجاري الحاصة بالمجاري العامة بقرار ينشر ثلاث مرات على الاقل في ثلاث صحف محلية .



المادة ١٠ – عجلس الوزراء بتنسيب من المجلس وموافقة الملك وضع الانظمة التي يراها لازمة تنتفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك اية أنظمة تخول الحجلس صلاحية فرض رسوم دائمية لتأمين صيانا المجاري وتعميرها وتشغيلها وتوسيعها او اجراء اية تغيرات فيها وكذلك تحديد رسومالوصل ومقادير النفقات الواجب استيفاؤها من المكلفين وفرض فوائد نسبية في حالة التخلف عن دفع الضريبة المخصصة او الرسوم والنفقات الاخرى .

المادة ١١ – رئيس الوزراء والوزراء كل بحسب اختصاصه مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

است برط ال

19471/1/10

رئيسس السوزرار ووزيسر الدفساع احمد الاوزي ناثب رئيس الوزراء ووزيىر الداخليـــة الانشاء والتعمير احمد الطراونه . صبحي أمين عمرو رشاد الخطيب يعقوب ابوغوش وزير التربية والتعليم والاوقـــاف والشؤون والمقلمات الاسلاميــة وزيسر السياحسة وزيسر الشمؤون الاجتماعيسة والعمل اسحق الفرحان على عناد خريس الثقافة والاعلام معن ابو نوار

نحى الطسيق لللفك منكس طملكة للكادونيه الحاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة : --

قـــانون رقــم (۱۸) لستهٔ ۱۹۷۳

قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم الشرعية

المادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون معدل لفانون تشكيل المحاكم الشرعية لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع القــــانون وقم (١٩) لـــنة ١٩٧٦ المشار اليه فيها يلي بالقــــانون الاصلي كقــــانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجرودة الرسمية .

المادة ٢ ــ تعدل المادة (٣) من القانون الأصلي على النحو التالي : --

أ) اضافة عبارة (او شهادة جامعية شرعية من اية جامعة اسلامية معرف بها) بعد عبارة (ان يكون
 حاصلا على اجازة القضاء الشرعي) الواردة في الفقرة (ج) من هذه المادة .

ب) اضافة الفقرة (و) التالية اليها : ـــ

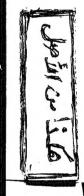
و لا يجوز تعيين اي شخص في وظيفة قاض الا بعد التحقق من كفاءتـــه الحلفية وصلاحيته لحلمة المسلمة المسلمة المسلمة المرشحين لملء الوظـــالف الشاغرة من قبل لجانة بعينها قاضي القضاة من الاثـــة من كبار القضاة الشرعيين اذا كانت تلك الوظـــالف من الدرجة الرابعة قا دون ويكون القاضي تحت التجربة وللمجلس يناء على تنسيب قاضي الشفاة الاستغناء عن خلعاته .

المادة ٣ _ تعدل المادة (؟) من القانون الاصلي باضافة ما يلي الى آخرها : __ ويقسم القضاة عند تعيينهم وقبل مباشرتهم وظائفهم امام رئيس محكمة الاستئذف الشرعية اليمين التالية: و أقسم بالله العظيم ان أكون مخلصاً العالمك وان أحكم بين النساس بالعسدل وأن احترم القوانين وأؤدي وظائفي بكل اخلاص وان الذرم سلوك القاضي الصادق الشريف ٤ .

المادة ٤ ـ يلغي ما جاء في المادة (٩) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : --

راسادة ٩: سـ

أ ــ يجري رفيع القضاة بقرار من المجلس وارادة ملكية على اساس الاهلية والكفاءة المستدارين مسن
 التقارير الواردة عنهم والمقوبات التأديبية المفروضة عليهم ومن واقع اعمالهم وفي حالسة النساوي
 يرجع الاقدم ؟



ب - يحدد القدم في الدرجة وفق الاسس التالية : ـــ

١) من بستوفي راتبا اعلى ضمن الدرجة الواحدة يعتبر اقدم فيها .

٢) في حالةالتساوي في الرائب ضمن الدرجةالواحدة يعتبر الامدم من كان اسبق في تاريخ استيفاء ذلك الراتب وفي حالة التساوي يعتبر الاقدم الاسبق في تاريخ نبل الدرجة وفي حالة التساوي يرجع الى الدرجة السابقةو هكذاحتي اذا اتحدت يرجع الى القدم في الخدمة وعندالتساوي يرجع الاكبر سنا .

ج - تحدد اقدمية القضاة الذين يعادون الى الخدمة أو الذين يعينون لاول مرة في قرار التعيين .

د ــ لا مجوز رفيع الفاضي من درجة لاحرى قبل انقضاء ثلاث سنوات على حلوله في تلك الدرجة الا اذا عين في أعلى مربوط الدرجة فيجوز ترفيعه بعد انقضاء سنة على التعيين .

أنادة ٥ ــ تعدل المادة (١٢) من القانون الاصلي باضافة ءا يلي الى آخر هـــا . . ولا يجوز ان يبقى قاضي المحكمة الابتدائية مدة اكثر من ثلاث سنوات متنائية في مركز واحدويجب ان بقيم القاضي في البلد الذي به مقر عمله ما لم يحصل على موافقة قاضي القضاة بالاقامسة في بلد آخر قريب من عمل عمله ولا يجوز للقاضي ان يتغيب عن مقر عمله قبل اخطار مرجمه المسؤول ولا ان ينقطع عن عمله بسبب غير مفاجيء قبل ان يسمح

المادة ٦ - أ _ يعدل العنوان الوارد تحت الفصل السابع من القانون الاصلي بشطب عبارة (واحالتهم على التقاعد)

ب ــ تعدل المادة (١٧) من القانون الاصلي على الوجه التالي :

١) بشطبُ عبارُني (أو الاحالة على الثقاعة.) و (أو طالب الاحالــة) الواردتين في الفقرة

٢) بشطب الفقرة (ج) منها .

المادة ٧ _ يلفي ما جاء في المادة (٢١) من الفانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : _

أ _ تشكل في المملكة الاردنية الهاشمية محاكم شرعية ابتدائية في الالوية والاقضية (او في اي مكان آخر) ومحكمة استثناف واحدة او اكثر حسب الحاجة بنظام يقره مجلس الوزراءمن آن الى آخر بموالقة

ب) ثؤلف المحكمة الابتدائية من قاض منفرد والمحكمة الاستثنافية من رئيس وعدد من الاعضاء وتتعقد من وئيس وعضوين وفي حالة عدم اشتراك الرئيس تنعقد الجلسة بر ثاسة القاضي اللتي يليه في الدرجة من هيئة المحكمة وتصدر قراراتها بالاكثرية وتكون احكامها قطعية .

المادة ٨ ـ يلغى ما جاء في المادة (٢٣) من القانون الاصلي ويستماض عنه بما يلي : ـــ

كل اخلال بواجهات الوظيفة وكل عمل بمس الشرف والكر امسة او الادب بشكل خطأ يعاقب عليه تأديبيا ويشمل الاخلال بواجبات الوظيفة تأخير البت بالدعاري وعدم تحديد موعد لافهام الحكم والتمييز . بين المتقاضين وافشاء سر المداولة والغياب بدون معذرة وعدم التقيد باوقات الدوام ولقاغي القضاة من تلفاء نفسه او بناء على تنسيب رئيس المجلس حتى تنبيه القضاة الى كل ما يقع منهم مخالفا لواجبساتهم او مقتضيات وظيفتهم ويكون التنبيه شفاها او كتابة .

المادة ٩ _ يلغى ما جاء في المادة (٣٢) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي : -

أ) العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على القضاة هي الاوم وتوقيف او ارجــــاء الزيادة السنوبــــة وتخفيض الراتب مدة معينة وتنزيل الدرجة والعزل ويكون قرار المجاسبها الشأن غير تابع للطعن. ب) تتبع احكام المادة (١٥) من هذاالقانون بالنسبة للاحكام الصادرة من المجاس بموجب هذا الفصل.

المادة ١٠ ـ يلغي ما جاء في المادة (٣٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

أ) على الرغم مما ورد في هذا القانون او اي تشريع آخر ودون التقيد بالاحكمام المتعلقـــة بالنعيين او الاستغناء عن الموظفين او تأديبهم او نقلهم يقوم مجلس الوزراء بنياء على تنسيب قاضي القضساة بتنسيق ملاك القضاء الشرعي بالاستغناء عن اي قاض او نقله لدائرة آخرى و ذلك خلال شهر من نفاذ هذا القانونكما يتولى قاضي القضاه خلال الفترة المذكورة صلاحيات المجاس القضائي الشرعي. ب) تكون القرارات الصادرة بمقتضى الفقرة الاولى قطعية وغير قابلة الطعن امام اي مرجع قنمائي :

المادة ١١٪ تضاف المادة التالية الى القانون الاصلى برقم (٣٤) بالنص التالي وبعاد ترقيم المواد التي تليها .

المادة ٢٤: -

يجوز تمديد خدمة القاضي حتى باوغه السبعين من عمره .

1974/1/1

احت ببط لمال

رئيس الوزراء احمد الاوزي

قاضي القضاة

عبد الله غوشه

بمقتضى المادة (٣١) من النستور

نظام رقم (۷)لسنه ۱۹۷۳

نظام اللوازم والمقاولات لمؤسسة المواصلات السلكية واللاسكية

صادر بالاستناد الى المادتين (١٦ و١٩) من أانون مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية رقم ٢٩ لسنة ١٩٧١

المادة ١ . هذا النظام (نظام اللوازم والمقاولات لمؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية لسنة ١٩٧٣) ويعمل بعدن ناريخ نشره في الجريدة الرسمية

الماد: ٢ ــ بكون للكامات والعبارات اثنالية الواردة في هذا النظام المعاني المحصصة لها ادناه مالم تدل القرينـــة على

المؤسسة : مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية المعرفة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧١ .

الديــــر : مدير عام المؤسسة .

1944/1/19

وزير الانشاءوالتعمير

ووزير النقل بالوكائية

صبحي امين عمرو

محمد البشير

وزيسر الشسؤون

الاجتماعية والعمل

على عناد خريس

المادة ٣ – يطبق نظام الاوازم والمقاولات لوزارة المواصلات رقم ٣٧ لسنة ١٩٧١ على المؤسسة ، ويستعـــاض عن كلمة (الوزارة) بكلمة(المؤسسة) وعن كلمة (الوزير) بعبارة (وثيس مجلس ادارة المؤسسة) وعن كلمة (الوكيل) بكلمة (المدير) حيثًا وردت هذه الكلمات بالنظام المشاو اليه ﴿

المجيشن بن طب لمال

فريد العكشه

وثيس الوزراءوو زيرالدفاع

ووزير الخارجية بالوكالة

احمد اللوزي

وزير التربية والتعليم والاوقساف والشؤون والمقدسات الاسلامية

وزيــــر دولــــة

رشاد الخطيب

الاشهفال العامية

احمد الشوبكي

ناثب رئيس الوزراء ووزيسر الداخلية

احمد الطراوله

وزيرالداخليةالشؤون البلدية والقرويسة ووزيسر الزراعسة بالوكالسي

وزيرالعدل وزير الاقتصاد الوطني بالوكيييالة

سالم مساعده

وزير الثقافة والاعلام ووزيــ السياحة والآثار بالوكالـــ معن ابو نوار

وبناء على مافرره مجلس الوزراء بنارخ ١٩٧٣/١/٢٩ نأمر بوضع النظام الآني :_

نظام معدل لنظام العلاوات الفنيزوعلاوات الاختصاص والادارة

للاطباء واطباء الاسنان والصيادلة والممرضات والقابلات

نظام رقم (۸) لسنة ۱۹۷۳

المادة ١ – يسمىهذا النظام (نظام معدل لنظام العلاوات الفنيسة وعلاوات الاختصاص والادارة للاطهاء واطباء الاسنان والصيادلة والممرضات والقابلات لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع النظام رقم (٣٦) لسنة ١٩٧٧ المشار البه فيما يلى بالنظام الاصلى كنظام واحد و بعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ – يلغي ما جاء في المادة (١٠) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

نى الحسن بن طهول فائب حمولة الملك المعظم

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩١٣/١/٢٧

بمقتضى المادة ١٢٠ من اللمستور

نأمر بوضع النظام الآتي :

أ _ تمنح علاوة الادارة للاطباء البشريين واطباء الاسنان والصيادلة الدين يشغلـــون الوظائف النالية بالنسب الآتيــة:

وكيل الوزارة

المدير او مدير الصحة ٢٠

مدير المستشفى او مساعد ٣٠

ب – لا يجوز الجمع بين علاوتي الاختصاص والادارة .

1444/1/44

المجيسين المسللال

رئيس الوزراء ووزيسر الدفاع

ووزير الخارجيـــة بالوكالة

احمد اللوزي

اسحق الفرحان

الاشفال العامي

احمد الشوبكي

فائب رئيس الوزراء ووزير الداخليـــــة احمد الطراونة

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية ووزير الانشاء والتعمير والزر اعةبالوكالة

يعقوب ابو غوش

وزير العدل ووزيــــــر الاقتصاد الوطني بالوكالة سالم الماعدة

علي عناد خريس السياحـــة والآثار بالوكالـــة معن ابو نوار

وشاد الخطيب

وزير المواصلات ووزير

النقــــــل بالوكالــة

محمد البشير

وزيسر الشييية ون

الاجتماعيـــة والعصل

صدوت الارادة الملكية السامية بالوافقة على قرارمجلس الوزراء رقم ١٩٠٠ تاريخ ٧٧٣/١/١٠ المتضمن الموافقة على الاتفاقية الثنائية الظل الجوي المعقودة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية التونسيسة يشكلهما

بين الجمهورية التونسية والمملكة الاردنية الهاشمية

متعلق بالنقل الجــوي

ان حكومة الجمهورية التونسية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية .

(و تعرفان فيما يلي بالطرفين المتعاقدين)

رغمة منهما في تشجيع النقل الجوي بين الجمهورية التونسية والمملكة الاردنية الهاشمية . وبما انهها طرفان في معاهدة الطير أن المدني الدولي الموقعة في شيكاغو في ٧ ديســـــبر ١٩٤٤، ،اتفقتا على ما يلي :

المادة (١)

تطبيقا لهذا الانفاق وملحقاته يكون للعبارات الآتية المعاني الموضحة اءامها .

أ ــ سلطات الطيران :

في تونس وزارة الاقتصاد الوطني (ادارة النقل) او اية هيئة مفوضة لمهارسة هذه المهام ، وفي المملكـــة الاردنية الهاشمية مديرية الطيران المدني وزارة النقل او اية هيئة مفوضة لمهارسة هذه المهام .

ب - خدمات متفق عليهـــا :

الخدمات الجوية الدولية المعينة في ملحق هذا الانفاق .

ج – ،ؤسسة او مؤسسات نقل جوي معينه :

مؤسسة او مؤسسات نقل جوي تكون سلطات طيران احد الطرفين المتعاقدين قد اباغت خطيا سلطات طيران الطرف المتعاقد الآخر أنها تود تعييمها بالاستناد لاحكام المادة النامنة من هذا الاتفاقلاستهار الحدمات المتفق عليها.

تنمي معاهدة الطيران المدني الموقمة في شيكاغو في اليوم السابع من شهر ديسمبر سنة ١٩٤٤ وملاحقها ، وكل التعديلات المعتمدة طبقا لاحكام المعاهدة المذكورة .

٨ – التراب (الاقليم):

يقصد به المعنى المحدد في المادة الثانية من المعاهدة .

المادة (٢) يمكن لكل طرف متعاقد ان يفرض او يسمح بفرض رسوم عادلة ومعقولة لاسنعمال المطارات والتسهيلات الاخرى ويحرص على ان لا نريد هذه الرسوم على تلك التي تدفعها الطائرات الوطنية المماثلة المستعملة للغرض نفسه .

١ - تعفى الطائرات التي تستخدمها مؤسسة اومؤسسات النقل الجوي المعينة من قبل احد الطرفين المتعاقدين والستي تقوم بالنشاط الجوي الدولي وكذلك المعدات العادية وقطع الغيار ومواد الوقود والشحوم وخزين الطائرة (بما في ذلك من مواد غذائية ومشروبات ودخان) الموجردة على من هذه الطائرات من كافة الرسوم الجمركية ورسوم النفترش وغيرها من الفرائض الضرائب عند وصولها الى تراب الطرف المنعاقد الآخر بشرط بقاء هذه الممدات والمؤن عرلي مَّن الطائر ات حتى يعاد تصديرها .

- ٢ تعفى من الرسوم الجمر كية والاداءات الاخرى الوقـــود وزبوت التشحيم والمؤن انخصصة للاستهلاك على منن الطائر امتالتي تدخل في تراب احد الطرفين المتعاةلدين والمعدة للاستعمال علىمتن طائرات المؤسسة او المؤسسات ألتى عينها الطرف المتعاقد الآخر المحصصة لنشاط جوي دولي .
- والأدوات والاجهزة الممتوردة والمستعملة في تراب احد الطرفين المتعاقدين لصيانة واصلاح طارات المؤسسة أو المؤسساتالمعينة من قبل الطرفالمتعاقد الآخر والمستعملة في النشاط الجوي الدولي .
- 4 لايكون النصرف في المواد المعاة وفقا للاحكام السابقة دون موافقة السلطات الجمركية النابعة العارف المتعاقد الآخر وفي حالة عدم التمكن من استعمالها اواستهازكها يجباعادة تصديرها حسب الآجال القانونية وفيالنظار اعادة تصديرها تقبل هذه المواد تحت المراقبة الجمر كية وعلى ذمة المؤسسة المالكة طيلة هذه الفترة .

يعترف كل طرف متعاقد بصحة شهادات صلاحية الطائرات وشهادات الآلية والاجازات الممنوحة والمعتمدة من قبل الطرف المتعاقد الآخر لاستئمار الخدمات المتفق عليها .

ولكل طرف متعاقد ان يحتفظ محق عدم الاعتراف بالشهادات والاجازات الممنوحة لرعاياه من قبسل الطرف المتعاقد الآخر للطيران فوق ترابه في حالة ما اذا لم نكن معادلة او اعلى من شرط الحد الادنى الذي يقرر من وقت لآخر تطبيقا للمعاهدة

المادة (٥)

- أ ح تطبق قرانين وانظمة كلمن الطرفين المتعاقدين بشأن دخول او اقامة او خروج الطــــائرات المستعملة في الملاحة الجوية الدولية او المتعلقة باستثار وملاحة وقيادة الطائرات المشار اليها عند وجودها داخل حدود ترابه على طائرات مؤسسة النقل الجوي المعينة من قبل الطرف المتعاقد الآخر .
- ب يجب على الركاب وطاقم الطائرة ومصدري البضائم ان يتقيدوا اما شخصيا اوبواسطةو كيل يعمل باسمهم ولحسابهم بالقوانين والانظمةالسارية في ترابكل من الطرفين المتعاقدين والمتعلقة بدخول واقامة وخروج الركاب أو الطــــاةم او البضائع مثل الفرانين والانظمة التي تحص معاملات الدخول والحروج والهجرة والجوازات والجمرك والصحة .

Joseph Con Sala

المادة (٦)

مع مراعاة هذا الانفاق بكون للمؤسسة او المؤسسات التي يعينها كل من الطرفين المتعاقدين عند قبامها بتشغيل الخدمات المنفق عليها على لا رق المحددة الحق في :

أ ـــ ان تعبر طائراتها تراب الطرف المتعاقد الآخر دون هبوط .

ب- ان تهبط في ذلك التراب لاغراض غير تجارية .

ج — ان تهبط في ذلك التراب في التقاط الهبية لذلك الطويق في الملحق لهـــذا الانفاق ، وذلك لغرض اخذ وانزال حركة نقل جوي دوليمن ركاب وبضائع وبريد قادمة او قاصدة الى الغراب المذكور او من والى اي بلد ثالث.

المادة (٧)

- ١ المؤسسات المعينة من قبل احد الطرفين المتعاقدين الحق في ان تنشيء مكاتب خاصة بها لادارة اعمالها الفنيـــة
 والتجارية والادارية في تراب الطرف المتعاقد الآخر .
- ٢ اذا ما لم تقم المؤسسات المعينة من قبل احد الطرفين المتعاقدين باستعمال الحق المبين في الفقرة السابقة فعليها اسناد
 تلك الاعمال طبقا للقانون المعمول به لدى الطرف المتعاقد الآخر .
- ٣ يمنع كل طرف متعاقد الطرف المتعاقب. الآخر الحق في تحويل الفائض من الايرادات الصافية الى مركزه
 الرئيسي بالمسعر الرسمي والذي تحققه مؤسسة معينة تابعة لاحد الطرفين المتعاقدين في اراضي الطرف المتعاقب. الآخر وفي حالة وجود اتفاق خاص لتنظيم المدفوعات فتسود احكام هذا الاتفاق الحاص :

لادة (٨)

- ١ يمكن لاي من الطرفين المتعاقدين البدء في استثمار الحدمات الهددة في ملحق هذه الانفاقية كلها او جزء منها او في تاريخ لاحق وفقا لرغبته وبعد :
- أ … ان يقوم الطرفالمتعاقد بتعين مؤسسة نقل جوي او اكثر لاستثمار الحدمات المتنمق عليها على الطرقالمحددة واخطار الطرف الآخر بذلك كتابة .
- ب... ان يعمدر الطرف المتعاقد الذي منح هذه الحقوق رخص التشغيل المطلوبة له....ده المؤسسة او المؤسسات المعينة وفقا القوانين والاوائح والانظمة المطابقة لديه والتي عليه ان يصدرها دون تأخر لا مبرر له .
- ٢ يجوز ان تطالب سلطات الطيران لدى اي من الطرفين المتعاقدين من المؤسسة المعينة من قبل الطرف المتعاقب. الآخر ان يقدم لهلد السلطات ما يثبت انها يتوافر فيها الشروط المبينة في القوانين والانظمة التي تطبق عادة من قبل هذه السلطات على التأول الخدمات الجوية الدولية ي

المادة (٩)

١ - ان الرحلات غير المنتظمة فيا بين تراني الطرفين المتعاقدين تكون محل اتفاق بين المؤسسات المعنية من قبلهما وان
 سلطات الطبر ان المدني لدى الطرفين المتعاقدين ستعملان جهديهما للتوفيق بين المؤسسات في حالة اي خلاف.

المادة (١٠)

- ا لاي من الطرفين المتعاقدين الحق في عدم المرافقة على تعيين وقيسة او مؤسسات نقسل جوي و كلمك الحق في وقف او الفناء منح الحقوق المبينة في المادة السادسة من هذه الاثفاقية بالنسبة الوسسة معينة او في فرض ما براه ضروريا من شروط يجب على المؤسسة المعينة الباعها التتمم بهذه الحقوق وذلك في اية حالة لا يقتنع فيها ذلك للطرف بان جزءا هاما من ملكية هذه المؤسسة وادارتها القعلية ليست في يدالطرف المتعاقب. اللمي عينها او في يدرعاياه .
- ٧ لأي ن الطرفين المتعاقدين الحق في الغاء تصريح التشغيل او وقف تمتع اية مؤسسة نقل جوي معينة من قيل لل الطرف المتعاقد الآخر بالحقوق المبينة في المادة السادسة من هذا الانفاق او فرض ما براه ضروريا من شروط يجب اتباعها للتمتع بهذه الحقوق وفلك في حالة تقصير تلك المؤسسة في اتباع القوافين والانظمةالمعمول بها لدى الطرف المتعاقد اللذي منح هذه الحقوق او في حالة عدم قيام المؤسسة بالتشغيل طبقا للشروط المقررة في هسلد الانقاق يشرط الا يتخذ الاجراء الا بعد التشاور مع الطرف المتعاقد الآخر ما لم يكن الالفاء او الإيقاف الفوري او ض المتعاقد الآخر ما لم يكن الالفاء او الإيقاف الفوري او ض الشروط المثار اليها سابقا ضروريا لمنح الاستمرار في مخالفة الفوافين والاوائح .
 - ٣ _ لن تنأثر حقوق الطرف المتعاقد الاخر في حالة اتخاذ اجراء من قبل احد الطرفين طبقا لاحكام هذه المادة .

المادة (١١)

- بجب ان تتاح المؤسسات الممينة مسن جانب كل من الطرفين المتعاقدين فرص عادلة ومتكافئة في استثهارها
 الخدمات المنفق عليها على الطرق المحددة بين ترابيهها
- ب يجب على المؤسسات المعينة التنابعة لاي من الطرفين المتعاقدين الثناء تشغيلها للخدمات المتفق عليها أن تأخذ بعين
 الاعتبار مصالح المؤسسات المعينة من قبل الطرف المتعاقد الآخر بحيث لا تؤثر بدون مهر ر تأثيرا ضارا بالحدمات الجوية التي تقدم المؤسسات الاخيرة بتشغيلها على نفس الطرق أو جزءا منها .

(14)

- ا براعى عند تشغيل الحدمات المتفق عليها ان تكون الحمولة المقدمة من المؤسسة او المؤسسات المعينة التابعة لاحد الطرف المتعاقد برائم عند المتعاقد المؤسسات المعينة التابعة الطرف المتعاقد الآخر متناسبة مع حاجة الجمهور النقل على الحدمات المحددة وان يكون هدفهسا الرئيسي توفير حمولة تتناسب مع الحاجات القائمة التي يمكن توقعها بطريقة معقولة طبقا العدل قياس معقول لانظل :
- كادد القواعد التي تمكم حركة نقل الركات والهضائع البريد في حالتي الاخذ والانزال من النقاط على الطرق
 المحددة في تراب دول غير الدولة التي عينت المؤسسة وفقا المبادئ العامة التي تقضي بان تكون الحمولة متناسبة
 في حدود المقول متناسبة مع :
 - أ متطلبات الحركة الجوية بين البلد الذي تصدر منه الحركة والبلد الذي ينتهي البه النقل ،
- ب— حاجات النقل في المنطقة التي تختر قها خدمات المؤسسة المدينة مســع مراعاة الحطوط الجوية الاخرى التي تقوم بتشغيلها مؤمسة النقل الجوي التابعة للدول التي تشملها هذه المنطقة :
 - ج احتياجات المؤسسات المعينة في عملياتها العابرة .

ا مکذا من الأجل

المادة (10)

يسجل هذا الاتفاق لدى منظمة الطير ان المدني الدولي .

المادة (۱۳)

لاي من الطرفين المتعاقدين في اي وقت ان يخطر الطرف المتعاقد الآخير عن رغبته في انهاء هذا الانفاق على ان يبلغ هذا الاخطار في نفس الوقت الى الهيئة الدولية العاير انالمدنى ، وفي هذه الحالة يتنهي العمل بهذا الانفاق بعسد القضاء اثني عشر شهرا على تاريخ استلام الاخطار الشار اليه من قبل الطرف المتعاقد الآخير الا اذا سحب الاخطار باتفاق مشترك بين الطرفين المتعاقدين قبل انقضاء هذه المهلة .

واذا لم يقر الطرف المتعاقد الآخر باستلامه الاخطار فيعتبر انه قد تسلمه بعد مضي اربعة عشر (١٤) يوما على استلام الهيئة الدولية للطير ان المدنى الاخطار .

المادة (١٧)

- تحقيقا التعاون الوثيق بين الطرفين المتعاقدين تقوم سلطات الطير انالديهما بالتشاور فيها بينهما بصفة ستظمة بقصد
 ضمان اتباع تنفيذ الشروط المنصوص عليها في هذا الانفاق والملحق المرفق به .
- ٢ ــ اذا وغب احد الطرفين المتعاقدين في تعديل اي حكم من احكام هذا الانفاق فله ان يطلب الدخول في مشاورات مع سلطات الطيران لدى الطرف المتعاقد الآخر وفي هذه الحالة بجب ان تبدأ المشاورات في خلال ستين بوءامن تاريخ الطلب ان لميتم الانفاق عليمن تعديلات بصبح نافذ المقعول بمجر دتبادل الطرفين المتعاقدين وثائق النصديق .
- ٣ اذا رغب احد الطرفين المتعاقدين في تعديل احكام الملحق بهذا الانفاق يجوز له ان يطلب الدخول في مشاو رات مع سلطات الطير ان لدى الطرف المتعاقد الآخر وفي هذه الحالة يجب ان تبدأ المشاورات في خلال ستين يو ما من تاريخ الطلب و التعديلات التي يتم الانفاق عليها بين هذه السلطات تكون نافذة المفعول بعد تبادل المذكر ات بالطرق الدبلوماسية .

المادة (۱۸)

- ١ اذا نشأ اي خلاف بين الطرفين المتعاقدين على تفسير او تطبيق هذا الاتفاق فعليهما اولا محاولة رفض الخلاف بطريقة المقاوضات بينهما .
- Y فاذا لم يصل الطرفان المتعاقدان الى تسوية الحلاف عن طريق المفاوضات جاز لهما الاتفاق على احالة الحلاف الى هيئة تحكيم او شخص الفصل فيسه فاذا لم يتفقا على ذاك بحال النزاع بناء على طلب اى من الطرفين المتعاقدين وقصد الفصل فيه الى عكمة مشكلة من ثلاث عكين يعين كل طرف متعاقد عضوا واحدويقتى العضوات المعينات على احتبار الفصو الثان وعلى كل من المطرفين المتعاقدين ان يعينا عكما خلال ستين يومامان تاريخ تسلم احد المطرفين المتعاقدين من المطرف المتعاقدين من المطرفين المتعاقدين من المطرفين المتعاقدين عندين العضوات وعليها احتيار العضو الثالث خلال ستين يوما اخيرى فاذا تعدر على اي من المطرفين المتعاقدين تعيين العضوات به محلال الفترة المحددة ايضا يجوز لاي من الطرفين المتعاقدين عمل الوعدين المتعاقدين المتعاقد المتعاقدين ا

٣ عند بداية تشغيل الحطوط المتفق عليها بجب ان تكون الحمولة المقدمة من كل مؤسسة نقل جوي معينة على انتفاق بين سلطات الطيران للطرفين المتعاقدين قبل افتتاح المحطوط المتفق عليها وكل تعديل في الحمولة المقدمة بجب ان يكون ايضا على اتفاق بين المؤسسات المعينة من قبل الطرفين المتعاقدين ويشترط موافقة سلطات الطيران على ذلك كتابة ،

المادة (١٣)

- ١ على كل من الطرفين المتعاقدين إن يلزم مؤسساته المعينة بان تمد سلطات الطيران لدى الطرف المتعاقد الآخر مقدما وفي ابدر وقت ممكن بنسخ عن تعريفة الاجور وجدول المواعيد وما يطرأ عليها من تعديلات واية بيانات مناسبة تنعلق بتشغيل الحدمة المتفق طبها بما في ذلك معلومات عن الحمولة المقدمة على الطرق المعينة وباية بيانات اخرى تنطلبها سلطات الطيران التابعة العلرف المتعاقد الآخر التأكد من صحة تطبيق احكام هذا الاتفاق ،
- ٢ -- على كل من الطرفين المتعاقدين أن يلزم مؤسساته المعينة بان تمد سلطات الطيران لدى الطرف المتعاقد الآخر باحصادات عن حركة النقـل على الحطوط المتفـن حليا مبينـا فيها أصـــل هذا النقل ومقصده النهائي في حدود الامكانيات المتاحة

(15) 31)

- ١ تحدد الاجور التي تحصل عن نقل الركاب والبضائع والبريد على اني من الحدمات الجوية المعينة في مستوى معقول مع مراعاة جميع العوادل التي تتأثر بها والتي من بينها تكاليف الشغيل الاقتصادي والربح المعقول ومميز التا الحدمة الجوية المقدمة (بما في ذلك السرعة ومستوى الراحة) وكلماك الاجور المعمول بها لدى المؤسسات الجوية المنتظمة التي تعمل على نفس الطرق او على جزء منها .
- ٢ تحدد الاجور التي بجب ان تتقاضاها اية مؤسسة معينة عن النقل على اي من الطرق الجوية المحددة بين ترابي العارفين المتعاقدين او بين تراب احدهما وتراب دولة ثالثة كالآتى:
- أ ــ وفقا لقرأرات ممدلات الاجور المعمول بها من قبل اتحاد مؤسســـات النقـــل الجوي والتي تكون المؤسسات اغضاء فيه او :
- ب- بالاتفاق بين المؤسسات المعينة صاحبة الشأن اذا لم تكون هذه المؤسسات المعينة اعضاء في نفس اتحاد مؤسسات النظار الجوي او اذا لم تكن هناك ترارات بما نوه عنها في الفقرة (٢) أ من هذه المادة على انه في الحالات التي لا يعين فيها احد الطرفين المتعاقدين مؤسسة النقل الجوي العمل على اي من الطرق الجوية المحددة ولم تحدد الاجور على ذاك الطريق وفقا الفقرة (٢) أ من هذه المادة فان المؤسسة المنقل الجوي المهينة من قبل الطرف المتعاقد الآخر العمل على هذه الطريق تحقاضاها .
- ٣ بحب ان تعرض الاجور التي تحدد على هذا النحو على سلطات الطيران لدى كل من الطرفين المتعاقدين الموافقة طيعا وفي حالة عدم ارسال مثل هذا الاختطار تصبح نافذة المفعول بعد مضى خسة واربعون يوما اعتبارا من يوم استلام سلطات الطيران المذكورة لحده الاجور ما لم تحطر سلطات الطيران لدى احد الطرفين المتعاقدين خلال هذه الفيرة يعدم وافقتها علمها ،
- ٤ في حالة عدم تحديد الاجور وفقا الفقرة الثانية من هذه المادة او في حالة عدم موافقة سلطات الطيران لدى احد الطرف المتعاقدين على الاجور التي حاددت على هذا النحو فعلى الطرفين المحاقدين محاولة الاتفاق على تحديدها وعلمها اتحاد كل ما يلزم لتشهد ما انفقا عليه ، وعند عدم الاتفاق يعالج الحلاف طبقا المحادة الثامنة عشر من هذا الاتفاق، وحتى يسوى هذا الحلاف بالاتفاق أو ، بالتطبيق لحكم المادة السابعة عشر من هذا الاتفاق الو ، بالتطبيق لحكم المادة السابعة عشر من هذا الاتفاق تظل

امر دفــاع رقم (١) لسنة ١٩٧٣

صادر بمقتضى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم ٢ لسنة ١٩٣٩

بناء على تشيب دولة وزير اللدفاع ، وبالنظر للحاجة الفورية الماسة لوضع البد على قطع الاراضي المبينة بادناه لاغراض عسكرية وامنية، آمر بما يلى :

- ١ الاستيلاء على قطع الاراضي المذكورة ريثًا يتم اسقملاكها بمقتضى قانون الاستملاك .
- ٢ تعيين لجنـــة من مأمور التسجيل وشخصين من ذوي الحبرة بنتخبهها المأءور لاجراء الكشف الفوري لاثبات نوع الابنية والاشجار والاشياء الاخرى الثابتة في الارض ومساحتها والحالة التي عليها وذلك لاجل الاستثناس بالكشف المذكور عند تقدير التعويض .
 - ٣ على مدير الاراضي والمساحة الخاذ الاجراءات اللازمة لاسير بمعاملة الاستملاك وفقا لقانون الاستملاك .

1944/4/8 رئيس الوزراء احمد اللوزي

القطعة	الحوض	القريسة
جز ۱۰ من (۱) ، (۲) ، (۳) ، (٤)، (۲) .	14	ماحص
جزء من (٤٧) ، (٤٨) ، (١٣٧) .	19	الفحيص
(۳۱ – ۶۰) ، (۲۷ – ۳۲) جزء من (۳۳) ،	41	الفحيص
({\$\$):({\$\$):({\$\$}):({\$\$}):({\$\$})		
(٤٦)، وكامل (٣٥)، (٥٠–٥٢) وجزء		
من (۵۳).		

٣ – يتعهد الطرفان المتعاقدان يتنفيذ القرار الصادر وفقا للفقرة ٢ من هذه المادة واذا لم ينفذ احد الطرفين المتعاقدين قرارات هذا التحكيم فانه يحق الطرف المتعاقد الآخر ان محدد او يوقف او يلغي الحقوق والامتيازات التي يكون قد منحها طبقا لهذا الانتماق ، وذلك طول مدة الامتناع عن تنفيذ حكم هيئة التحكيم ويتحمل كل طرف متعاقد مصاريف واجور الحكم الذي عينه ونصف الاجور والمصاريف المتعلقة برئيس هيئة التحكيم ؟

المادة (۱۹)

يعمل بهذا الانفاق من تاريخ التوقيع عليســه ويصبح ساري المفعول من ناريخ تبادل وثالق التصديق عليــــه وفقا للاجراءات الدستورية الخاصة بكل منهما .

اثباتا للملك وقع المندوبان المفرضان من لمدى حكومتيهما والموقعان ادناه بما لهما من سلطة مخولة لهذا الغرض على هذا الاتفاق المحرر من لسختين باللغة العربية .

> تم في عن حكومة الجمهورية التونسية

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

الملحق

الطرق التي بحق لحكومة الجمهورية التونسية تسييرها في كلا الانجاهين بواسطة المؤسسة او المؤسسات المعينة :

٤	۳	<u> </u>	نقاط في الجمهورية
نقاط ما وراء	عمسان	نقاط التوسط	
		طرابلسو/او القاهرة	التونسيـــة
طهر ان كر اتشي		اثينا – انقرة – بيروت	
بيروت - جده - بغداد	، ها في کلا الاتمار	كومة المملكة الاردنية الهاشمية تسبه	الطرقالتي يحق لح

,	٣	Υ	
	 تونس	نقاط التوسط	نقاط في الاردن
فقاط ما وراء	.وس	القاهرة ــ و /او قبر ص	
الجزائر – الرباط		بنغازي ــ اثينا	
او الدار البيضاء		مالطه ــ مدرید	
مدريد ـ دكار نقطة		ساد سالين	
فيلم بكاللنبية			

١ – تنمتع المؤسسة او المؤسسات المعينة من قبل حكومة الجمهورية التونسية بالحرية الخامسة بين عمان من جهةوالنينا وطهران وانقرة وكراتشي وبغداد من جهة اخرى والعكس بالعكس .

- ٢ تتمتع المؤسسة او المؤسسات المعينة من قبل حكرمة المملكة الاردنية الهاشمية بالحرية الخامسة بين تونس منجهة واثبناً وقبرص وبنغازي ودكار ونقطة في امريكا الجنوبية من جهة اخرى والعكس بالعكس.
- ٣ يمكن للمؤسسة او المؤسسات المعينة من قبل الطرفين المتعاقدين حذف اي نقطة او نقاط بالطرق ا لجوية المتفق عليهاً وذلك بمجر د اشعار الى سلطات الطير أن المدني المعينة في كلا البلدين المتعاقدين .

T T

عكذا من الأجل

قرار رقم (١) لسنة ١٩٧٣

صادر عن الديوان الحاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧٢/١٢/٢١ وقم أ / / / ١٧٣٥/ اجتمع الديوان الخاص يتفسير القوانين لاجل تفسير المادة ٢١ مكررة من قانون الاستملاك المضافة بحرجب الفانون رقم ٥٤ لسنة ٩٧٧ وبيان ما اذا كان دفع التعريض الذي تبلغ قيمته خمسة آلاف دينار او اقل وفق احكام هسله المادة يكون لكل شخص تستملك ارضه ام يكون ذلك عن كامل القطعة او قطع الاراضي المستملك ؟

وبعد الاطلاع عسلى كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٢ وتدقيق النصوص القانون القانون القانون القانون القانون القانون القانون المالية ٢١ أ مكررة المطلوب تفسيرها تنص على ما يلى (بالرغم نما وردمن احكام في لملت القانون بثأن دفع التعويض الوزام تقسيط ما زاد على خصمة آلاف دينار من بدل التعويض من الاراضي المستملكة المسلحة الحكومة او امالة العاصمة او المجالس البلدية او القروية او مؤسس عزبة الشباب او سلطة محلبة اخرى لمسادة الاثريد على خمس سنوات بفائدة قانونية ٤٪ من تاريخ الاشتحقاق).

ويستفاد من هذا النص انه اذا كان الاستملاك قد تم بقرار واحد لأغراض مشروع واحد فان الاستملاك يعتبر كلا يتجزأ أذا كانت الارض او الاراضي المستملكة تخص شخصا واحدا او مشاع بين عدة اشخاص بجيث ينظر الم يخصوع مقدار التعويض المستحق لصاحبها او اصحابها فان كان اكثر من خصسة آلاف دينار فيجوز تقسيط ما زاد عند المليك ويدفع الياقي للمائك الواحد او الشركاء بنسية حصة كل واحد منهم . اما اذا كانت تقليم الاراضي المستملكة تعود لمالكين مختلفين واستملكت لاغراض مشاريع متعددة فانه لا ينظر الى الاستملاك كمال لا يتجزأ أوانحا ينظر الى الاستملاك كمال لا يتجزأ وانحا فضم على الشعويض له او لهم على نظر الى الشار اليه آتفاكما لو كان الاستملاك قد وقع على الارض بصورة مستغلة .

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره ،

صدر بتاریخ ۱۹۷۳/۱۹۷۳

عضو عضو عضو رئيس الديوان الخاص مندوب وزارة المالية المستشار الحقوقي عضو محكمة التمييز عضو محكمة بتفسير القرانين المستشار الحقوقي لرئاسة الوزراء المالية الوزارة المالية التمييز عبد الرحيم الواكد فواز الروسان موسى الساكت

اعلان

بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور احيل الفانون المؤقت رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٧ المعدل اتنانون استقلال الفضاء الى مجلس الأمة فنال منه قبولا وبات بشكله المنشور في عددالجريدة الرسمية رقم ٢٣٨٦ المصادر بتاريخ ١٩٧٧/١٠/١٦ قانونا دائميا .

> رئيس الوزراء احمد اللوزي

اعلان

بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

> رئيس الوزراء احمد اللوزي

عكذا من الأجل

قرار رقم (۲) لسنة ۱۹۷۳

صادر عن الديوان الخاص بتفسيرالقوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧٧/١٢/١٣ وقم ن/١/ ١٦٩٥٠ اجتمع الديوان الخاس بتفسير الفوانين لاجل نفسير الفقرة (ب) من لمادة السابعة من قانون فقابة اطباء الاسنان وقم١٧ اسنة ١٩٧٧ وبيان مااذاكان حكمها ينطبق على اطباء الاسنان الذين تحرجوا قبل تاريخ نفاذ احكام هذاالقانون . بحيث لا مجوز تسجيلهم في سجل التقابة ما لم يجازوا الفحص المقرد لمزاولة المهنة ام انها لا تنطبق عليهم .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الصحةالموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٠ وتدقيق النصوص القانولية نين :

 ١ – ان الفقرة (ب) من المادة (٧) المطلوب تفسيرها لا تجيز تسجيل الطالب في سجل اطباء الاسنان الااذا اجتاز الفحص المقرر لمزاولة المهنة حسب نظام يصدر لهذه الغابة .

ل ان قانون نقابة اطباء الاسنان السابق رقم ١٦ أسنة ٩٥٦ اجاز قبول طبيب الاسنان في عضوية التقابةوتسجيله
 في سجل اطباء الاسنان اذا توافرت فيهالشروط المنصوص عليها في المادة الثامنة وليس من بينها ان يجتاز الطالب
 فحصا مينا.

ومن ذلك يتضح ان ما ورد في القانون الجديد من عدم جواز تسجيل الطالب في سجل اطباء الاسنانما لم يكن فد اجتاز الفحص المقرر لمزاولة المهنة هو حكم مستحدث في هذا القانون ولم يكن مقررا في القانونالقديم .

وحيث انه من المباديُّ القانونية للسَّلم بها أن القانون الجَديدلا يجوزُ أن يكونله تَأْثَيرُ عَلَى الماضي أذا كان سريانه يؤثرُ في حقوق الافراد التي اكتسوها بمقتضى القانون القديم .

وحيث أن الطالب الذي حاز في ظل القانون القديم على شهادةطب الاصنان من جامعة أو معهد معترف بههاكان من حقه قبل صدور القانون الجديد أن يسجل في مسجل أطباء الاسنان أذا توافرت فيه الشروط المنصوص حليمـــا في المادة الثامنة من القانون القديم دونما حاجة لاجتياز أي فحص .

فان ما ينبني على ذلك أن حقه في التسجيل بمقتضى القانون القديم اصبح حقا مكتسها لا يؤثر فيه القانون الجديد فيجوز تسجيله في ظل هذا القانون دونما حاجة لاجتياز الفحص المنصوص حليه في الفقرة (ب) من المادة السابعة منه يؤيد هذا النظر أن الققرة (أ) من المادة الماشرة من القانون الجديد قد اشترطت تتسجيل الطالب في سجل اطباء الاسنان أن يكون حاصلا على شهادة للدراسة الثانوية الهامة أو ما يعادلها غير أنها استثنت من هذا المشرط المدين انتسبوا لكلة طب الاسنان قبل لفاذ هذا القانون سـ الأمر المدي يفصح عن فية الشارع في الاحتفاظ بالحق المكتسب بمقتضى المتانون القديم الذي لم يكن يشتضى

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاریخ ۱۹۷۳/۱/۷

وثيس الديوان الحاص	حضو	عضو	عضو	عصو
بتفسير القوانين	محكمة	عضو محكمة	المستشار الحقوقي	مندوب وزارة
الرئيس الاول لمحكمة	التمييز	التمييز	لرئاسة الوزراء	الصحة
ریاں دول سائے الثمییز موسی الساکت		عبدالرحيم الواكد	شكري المهندي	المدكتوريوسف ذهني

قرار رقم (٣) لسنة ١٩٧٣

صادر عن الديوان الحاص بتفسير القوانين

بنساء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧٢/١/٢٧ رقم ١٦٢٧/١٠٢٠ اجتمع الديوان الخاص بتفسير الفوانين لاجل تفسير أحكام نظام الحدمة المدنية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ وقانون الاوقاف رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ وبيان ما اذا كان الموظف الذي يتقل من ملاك وزارة الفرية والتعليم او اية وزارة اخرى الى دائرة الاوقساف يعتبر بمجرد قبوله الوظيفة المذقول اليها مستقيلا من خامته في الوزارة المنقول منها ام ان خلمته في دائرة الاوقاف تعتبر استعم الراحة ؟

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس ديوان الموظفين الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/٣/٣/٨ وكتاب وزير الارقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية المؤرخ ١٩٧٢/١١/١٥ وتدقيق التصوص القائولية يتبين :

أولاً ... إن دائرة الاوقاف بمقتضى قانون الاوقحاف والشؤون والمقدسات الاسلامية رقم ٢٦ لسة ١٩٦٦ والفسانون المعدل له رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٠ هي دائرة رسمية ذات استقلال مسالي واداري ومرتبطة بوزير الاوقساف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

ثانياً – إن أأفقرة (و) من المادة الحامسة من قانون الاوقاف المشار البه حسيا عدلت بالمادة الحامسة من القانون وقم ٣٧ لسنة ١٩٧٠ تنص على ما يلي : (تطبق على جميع موظفي الاوقـــاف والشؤون والمقدسات الاسلامية أحكام قانون التقاعد المدني وقم ٢٤ لسنة ١٩٩٩ أو اي قانون يحل علمه ويعتبر تاريخ بدء الحدمـــة الموظفين القانمين على العمل عند نفاذ هذا القانون من تاريخ ١٩٩١/٥٩ على أن تحسب عائدات التقاعد من رواتهم وتلافم لصندوق الحزينة ليتولى دفع رواتب القاعد وتلافم للمتحقيها الخ

ثالثاً _ إن الملادة ٦٧ من نظام الحدمة المدنية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ تجيز نقــل موظفي الصنف الاول والصنف الثاني من دائرة مختصة الى دائرة اخرى ومن اية وظيفة الى اية وظيفة معادلة لما في الدرجة .

رابعاً — إنّ المادة ٦٩ من نفس النظام تُنص عَلَى ان نفـــل الموظف من وظيفة الى اخرى او من دائرة الى اخرى لا يؤثر على أفديته في الدرجة او حقه في الرفيم .

ومن هذا النص الاخير يستفاد ان خدمة الموظف في الدائرة المنقول اليها تعتبر استمراراً لخدمته في الحكومة بميث لا يؤثر النقل على أقدميته في الدرجة او على حقه في الثرفيح ،

وحيث ان دائرةً الأوقاف هي من الدوائر الرسمية كما أسلفنا في البند الاول من هذا القرار ، فان الموظف الذي يغل اليها من اية دائرة وسمية اخرى يعتبر مستمراً في خلمة الحكومة ولا يعتبر بقبوله الوظيفة التي نقل اليها مستقيلا من وظيفته التي كان يشغلها قبل النقل .

يؤيد ذلك ان قانون الاوقاف اعتبر موظفي الاوقاف تابعين للتقاعد بموجب قانون التقساعد المدني وان صندوق الخزينة هو الذي يتحمل دفع حقوقهم التقاعدية تما يفيد ان المشرع اعتبر الحدمة في دائرة الاوقاف هي محدمة حكومية كسائر الحدمات الوظيفية في الدوائر الاخرى .

هذا ما نقرره في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

صدر بتاریخ ۱/ ۱/۳/۲

عضو عضو عضو عضو عضو رئيس الديوان الخساص متدوب وزارة الاوقاف المستشار الحقوقي عضو عكمة بتضير القرانين والمقلمات والشؤون لرئاسة الوزراء التمييز التمييز التمييز الرئيس الاول لهكمة التمييز الاسلامية المسلامية المسلامية

قرار رقم (٤) لسنة ١٩٧٣

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧٢/١٧/٣ رقم ١٦٤٢٣/٢٢/١٦جتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير احكام قانون المؤسسة العاّمة للتأمين رقم ٢٥ لسنة ١٩٧١ وبيان ما يلي :

- ١ هل أن كلمة (الابنية) الواردة في الفقرة (أ) من المادة العاشرة من هذا القانون تنصرف الى جميسع انواع الابنية سواء اكانت ابنية للمساكن او للمصانع او للمتاجر ام انها تنصرف فقط الى الابنية المعدة لاعتران للسلم
- عندما يكون التأمين اجباريا هل يحق الوسعة النامين ان تحصل من صاحب الممتلكات حقوقها المنصوص عليها في هذا القانون بالطريقة المقررة بقانون تحصيل الاموال الاميرية أذا كان صاحب الممثلكات لم يوافق على عقد
- ٣ ــ اذا كانت الاموال غبر للنقولة من النوع الخاضع للتأمين الاجباري هل يمتى لدائرة الاراضي ان تمتنع عن اجراء اية معاملة تسجيل تتعلق بها اذا لم يقدم صاحبها ما يثبت قيامه بالتأمين طيها ودفسع الرسوم والاقساط المرتبة

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المـــالية الموجـــه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/١١/٢٨ وتدقيق النصوص

١ -- ان الفقرة (أ) من المادة التاسعة من القانون المطلوب تفسيره تنص على ما يلي :

تؤمن المؤسسة ضد غاطر الحرب والفتن الداخلية تأمينًا كاملا او جزئيا على الممتلكات الحاصة التالية :

- ١ المساكن والابنية:
- ٢ ابنية المصانع وآلاتها ومنتوجاتها ومواردها الاولية .
 - ٣ ابنية المتاجر ومستودعاتها ومخزوناتها .
 - أسلع والبضائع قيد النقل وفي البوندد .
- السيارات والشاحنات والآليات الزراعية وغيرها .
- ٧ ان الفقرة (أ) من المادة العاشرة من نفس القانون تنص على مايلي (يكون التأمين على الابنية والسلع في البوندد والسيارات والآليات المسجلة في دائرة السير اجباريا ﴾ .
- غير ملزمة بدفع اية تعويضات على الحسائر التي تلحق بتلك الممتلكات الا اذا كانت مشمولة بعقد تأمين صادر
- وان الفقرة (ج) منها لا تجيز ان تدفع اية تعويضات عن اية خسارة غير مشمولة بعقد نأدين صادر عن المؤسسة. ٢ - ان المادة ١٢ منه تنص على ما يلي (لا يجوز ان بزيد مبلغ التأمين عن القيمـــة الحقيقية الممتاكات المؤمن عليها , كما لا يجوز أن يتجاوز مبلغ التعويض مقدار التأمين أو قيمة الحسارة الحقيقية ي

 ان الفقرة (ج) من المادة الثالثة تنص على ان اموال المؤسسة تحصل وفق احكام قانون تحصيل الاموال الاميرية. ومن هذه النصوص تجد فيما يتعلق بالنقطة الأولى :

ان الفقرة (أ) من المادة الناسعة المدرجة آنفا عبرت عن الابنية المحصصة السكن ب (المساكن) اما الابنية الاغرى على اختلاف انواعها بما في ذلك ابنية المصائم والمتاجر فقد عبرت عنها ب (الابنية)ولهذا فان كلمة (الابنية) الواردة في الفقرة (أ) من المادة العاشرة الباحثة عن التأمين الاجباري انما تنصرف الى كافة الابنية الاخرى غير المعدة للسكن ، كأبنية المصانع والمتاجر والمكاتب والدوائر .

اما عن النقطة الثانية فان ما يستفاد من المادتين ١٢ و ١٥ وما بعدهما ان التأمين على الممتلكات الخاضعة للتأمين الاجباري او الاختياري يجب ان يتم بعقد ينظم بين صاحب الممتلكات والمؤسسة وانهذا العقد بجب ان يشتمل على تحديد مبلغ التأمين والاقساط الواجب دفعها والممتلكات المؤمن عليها .

وينبني على ذلك ان حقوق المؤسسة التي تترتب لها عن التأمين لا تنشأ الا بعد تنظيم عقد تأمين ، فاذا نظم مثل هذا العقد وتخلف صاحب الممتلكات عن تأدية ما استحق عليه من رسوم او اقساط يكون من حق المؤسسة ان تحصل اموالها المستحقة وفق احكام قانون تحصيل الاموال الاميرية . اما اذا لم يكن عقد التأمين منظما فيا ان اموال المؤسسة تجاه صاحب الممتلكات لا تكون قد تحققت بعد فليس من الجائز تطبيق احكام قانون تحصيل الأموال الاميرية أذان احكام هذا القانون لا تطبق الاعلى الاموال المتحققة كما هو واضح من نص المادة الثالثة منه .

وهنا لا بد من التنويه بان الفانون رغم انه قد نص على ان التأميزعلى بعض الممتلكات يكون اجباريا فانه لم يحدد الزمن الذي يتوجب على صاحب الممتلكات خلاله اتمام عقد التأمين ولا الاثر الذي يترتب على التخلف عن القيام بهذا الواجب ، وهو نقص في التشريع ينبغي استكماله بتشريع معدل لا بالتفسير .

اما عن النقطة الثالثة والاخبرة فان المادة ١٤ من قانون تحصيل الاموال الأميريـــة توجب على دائرة التسجيل ايقاف معاملات التصرف بالاموال غير المنقولة على اختلاف انواعها الى ان تدفع عنها الاموال الاميرية المستحقة عليها

ويستفاد من هذا النص انه يشترط لتطهيق حكمه ان تكون الاموال الاميرية التي لم يتم دفعها مستحقة على الاموال

وحيث أن اموال المؤسسة لا تعتبر مستحقة على صاحب الممتلكات الخاضعة للتأمين مسالم ينظم عقد تأمين كما سلفنا . فأن دائرة الأراضي لا تكون ملزمة بايقاف اية معاملة من معاملات التصرف اذا لم يكن هنالك عقد تأمين بين صاحب الممتلكات والمؤسسة .

هذا ما نقرره في تقسير النصوص المطلوب تفسيرها .

صدر بتاریخ ۱۹۷۳/۱/۷

رئيس الديوان الحساص بتفسير القوانين المستشار الحقوقي مندوب مؤسسة الرئيس الاول لمحكمة التأمن لوثاسة الوزراء التمييز مومى الساكت شكري المهتدي عبد الرحيم الواكد فواز الروسان محمد الدباس